معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

تحليل السياسات

محاكمة القـــــرن لاول رئيس أمريكي سابق
وتكتيكات الحرب القضائية

الدكتور عوض سليمية

باحث في العلاقات الدولية

مدير وحدة الابحاث والدراسات الدولية

في سابقة هي الاولى من نوعها في المشهد السياسي والحزبي الامريكي المنقسم بشدة، اقتيد الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب مُحاطاً برجال الامن الى قاعة المحكمة في منطقة مانهاتن، للاستماع لقائمة التهم الجنائية الموجهة اليه من قبل مدعي عام المحكمة الفين براج، والتي أقرتها هيئة المحلفين الكبرى لمقاطعة نيويورك – قرابة 34 تهمة، متوقع ان تمنحه 136 عاماً في السجن في حال إدانته، من جانبه، اطلق براج على محتويات لائحة الاتهام وصف "سلوكاً اجرامياً مخفياً". ويدور التحقيق وفق بيان لائحة الاتهام، بين تهمة "الدفع مقابل الصمت"، للتستر على علاقة مزعومة اقامها ترامب مع نجمة الافلام الاباحية ستورمي دانيلز عام 2006 – اعترف محاميه مايكل كوهين بهذا السلوك امام المدعي العام في نيويورك، والتحريض على اعمال الشغب في 6 يناير امام مبنى الكابيتول. الى جانب، تزوير عشرات الادخالات على سجلات ونشاطات تجارية بهدف التهرب الضريبي. ومحاولات انتهاك قوانين الانتخابات الفدرالية. وفي سياق الإعلان عن بدء مراسم الإجراءات القانونية للمحاكمة، ظهر ترامب محاطاً برجال الامن بصفته متهماً. في العرف القضائي الامريكي، يطلق على هذا المشهد "الاقتياد العلني على مرأى من وسائل الإعلام والصحافة" أو"Perp Walk" وهي تسمية خاصة بحالات مرتكبي الجرائم.

يصور محامو زعيم الحزب الجمهوري، ان قرار احضاره من قبل المدعي العام براج، ينسجم في اطار الملاحقات السياسية ولا تتعلق بتطبيق القانون. وهو ما يتطابق تماماً مع مواقف اعضاء الكونجرس الجمهوريون، وزعمائهم رئيس الاغلبية في مجلس النواب مكارثي، والاقلية في مجلس الشيوخ ماكونيل، الذين حذرو من مغبة الاستمرار في هذا المسار، وضرورة عكسه وإنهائه سريعاً، معتبرين الامر خطيراً للغاية على الديموقراطية الامريكية ومصمماً لدوافع الاضطهاد السياسي. وهو بمنزلة وضع الامة الامريكية على منحدر زلق والدفع بها نحو الهاوية. ترامب المتجهم غضباً، من ناحيته، دفع بـ برائته من التهم المنسوبة اليه، معتبراً اياها "تدخلاً في الانتخابات"، ووجه كلاماً قاسياً للديموقراطيين، بعد مغادرته لقاعة المحكمة عبر تغريدته على شبكته الخاصة قائلاً: الولايات المتحدة "ذاهبة إلى الجحيم" وبايدن "سيقودنا

إلى حرب عالمية ثالثة". وسط هذا الصراخ. يجادل الديموقراطيون بأن لا احد فوق القانون حتى الرئيس الامريكي نفسه.

ومع إزدحام لائحة الاتهام بعشرات التهم الجنائية المنسوبة لترامب، والتي من المتوقع ان تضع حداً لحياته السياسية وللابد، والتي كرس اربعة سنوات منها في البيت الابيض في خدمة إسرائيل، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، عبر إعلانه "صفقة القرن" المشؤومة. إستقبل انصار القضية الفلسطينية عبر العالم هذا الخبر بحفاوة. وأظهرت لقطات إقتياده الى قاعة المحكمة، ارتياحاً عاماً في اوساط الفلسطينيين، وهم يشيعون تداعيات "صفقة ترامب" بدمائهم، ويعيشون على وقع مظاهرات لمئات الالاف في "الشوارع الاسرائيلية"، آملين ان تعصف بشريكه اليميني المتطرف وزير جرائم الاحتلال وخبير الخدع القانونية، بنيامين نتنياهو، المتحايل على القانون حتى لو كان مائلاً.

وعلى الرغم من فارق التهم المنسوبة للحليفين، الا ان المشترك بينهما، وجود شرائح واسعة من السياسيين، قادة الاحزاب، ومنظمات المجتمع المدني في البلدين، ينظرون اليهم بإعتبارهما خطر على "للديموقراطية"، ومتفقون جميعاً على ضرورة انهاء حياتهما السياسية كخصوم سياسيون مكروهين، وإستحقا قطع الاوكسجين السياسي عنهم، بالطرق والتكتيكات القانونية، عبر تثبيت تهم اساءة استخدام السلطة، امام منصة المحكمة وتحت عدسة المدعين العامين في كلا البلدين، كمقدمة لمنحهم مزايا العزل السياسي كاملاً وبقوة القانون.

ضمن سياسات إغراق الخصم مبكراً. شهدت الفترة الرئاسية اليتيمة لاقامة ترامب في البيت الابيض (2017–2021)، وتواجد نظيره نتنياهو على سدة الحكم في دولة الاحتلال. ظهور اصوات من اليسار الامريكي (الحزب الديموقراطي) والاحزاب الاسرائيلية المنافسة في دولة الاحتلال، تحذر من العقيدة التي ينتهجها كلا الزعيمين، بوصفها مسارات تخطف البلدين نحو اليمينية المتطرفة بسياسات فاشية جديدة،

بعيداً عن خطوط الديموقراطية المزعومة في امريكا وإسرائيل. هذه السياسات المتطرفة، استخدمها الخصوم كعناوين على جداول الانتخابات، الرئاسة الامريكية والتي اطاحت بالرئيس ترامب. وسباق انتخابات الكنيست، والتي اتت بنفتالي بينيت وحليفه يائير لابيد بديلاً لنتنياهو. ومع ذلك، استمر كلا الزعيمين (نتنياهو وترامب) بالتمسك بامال العودة لكرسي الحكم، والعمل على الاضرار بأجندة الخصوم السياسيين. نجح الاول بالعودة من جديد، لكن ترامب ما زال يتطلع لموعد انطلاق حملة التجديد الرئاسية عام 2024، والتي يبدو ان قرارات المدعي العام، ستكون مُصممة لبناء جداراً يعيق عودته.

سواء كانت المحاكمات بدوافع سياسية، او تحت مظلة الدفاع عن استقلالية القضاء وتثبيت القيم الديموقراطية المزعومة في البلدين. فإن هذا لا يمنح الطرفين من الديموقراطيين في واشنطن والمعارضة الاسرائيلية أي نوع من المفاضلة في سياساتهم العدوانية تجاه فلسطين بالمقارنة مع منافسيهم المتطرفين. بل على العكس من ذلك، فإن هذه الحجج التي يتبناها دعاة الديموقراطية تقف على ارض بالية، وهي في مضمونها اعتداء سافر على الديموقراطية. بالنظر الى ان جوهر الديموقراطية هي حق الانسان في العيش بكرامة على ارضه، وحق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير. وهنا تتحدث الافعال اكثر من الاقوال، فكلا القادة من المعسكرين الامريكي والاسرائيلي، من اقصى اليمين المتطرف حتى اليسار الديموقراطي، متفقون على شيء واحد، هو إجهاض أي محاولة من القيادة الفلسطينية، لتفعيل نصوص القانون الدولي وقرارات مجلس الامن ومقررات الجمعية العامة للامم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية.

في الواقع. سواء تم إذابة التهم المنسوبة لترامب و/أو نتنياهو بصفقات سياسية سريعة، أو الاصرار على استكمال إجراءات المحاكمة الخاصة بترامب، فإن ذلك لن يغير من الامر شيئاً. على هذا النحو، فإن الاستثناء الوحيد الظاهر هو، تذرع الديموقراطيون ان الهجمات القانونية ضد ترامب، مبنية على قاعدة أن لا احد مهما كان منصبه فوق القانون، متجاهلين حقيقة أنهم انفسهم ينتهكون القانون الدولي. ومن الانسب لهم العمل على قلب أجندة حزبهم، الداعمة لحكومة نتنياهو وجرائمها والسعي لمحاكمته، لاستكمال إغلاق دائرة الفاشية التي تشكل خطراً ليس فقط على الديموقراطية، بل على استقرار المنطقة برمتها.